

وبطريقة يمكن وصفها بخطوتين الى أمام وخطوة الى وراء. وقد واجه هذا المسار تحدياً هاماً في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما تمخّص عنها من اندفاع في جهود التسوية والدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف، الذي أيّده السوفيات، وتشكيل الجبهة الشعبية لجبهة الرفض الفلسطينية. هذا التحدي، أو المنعطف، أصاب العلاقات بين «الشعبية» والسوفيات بسلبية وبرود واضحين؛ فلم تشارك الجبهة الشعبية ضمن الوفد الفلسطيني، برئاسة عرفات، الذي قام بزيارة موسكو في أواخر تموز (يوليو) ١٩٧٤، حيث كانت هذه الزيارة الاولى التي تتمّ بدعوة رسمية من الزعيم السوفياتي ليونيد بريجينيف^(٦٥). لكن د. حبش، حينها، قوّم العلاقة مع السوفيات بأنها «تعارضات غير عدائية، وليست تناحرية ما بين بعض المواقف التي يتخذها السوفيات ازاء القضية الفلسطينية، وما بين استراتيجية وأهداف نضال شعبنا الفلسطيني. لا أريد، هنا، ان أخوض في التفاصيل. ولكن، في تقديرنا، ان الاتحاد السوفياتي، في العام ١٩٤٨، وقع في خطأ كبير جداً، عندما أيّد قيام دولة اسرائيل كدولة عنصرية فاشية قائمة على أساس عقيدة رجعية ومرتبطة بمصالح الرأسمالية العالمية؛ والآن، في هذه الفترة بالذات، في تقديرنا ان السوفيات يقعون، أيضاً، في خطأ آخر، لا يقل خطورة عن الخطأ الذي وقعوا فيه [في] العام ١٩٤٨، وهو اعتقادهم بأنه من الممكن حل الصراع العربي - الاسرائيلي وحل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي من خلال التسوية المطروحة في جنيف والأسس القائمة عليها هذه التسوية». ورأى د. حبش ان «من حق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تحدّد خطها السياسي، تجاه القضايا التي تواجهها الثورة، بشكل حرّ مستقل بعيداً من التبعية وبعيداً من الذيلية. وفي تقديرنا، ان هذا لا يجوز ان يسيء لرفاقنا السوفيات، لأن مبدأ التضامن الاممي لا يقوم على أساس التطابق التامّ في كافة الامور...»^(٦٦).

على هذا الاساس، يمكن القول ان الشعبية حدّدت موقفها من السوفيات على النحو التالي:

١ - ان الاتحاد السوفياتي هو حليف استراتيجي؛ وان التحالف معه هو احد الشروط الحاسمة للانتصار؛ وترافق ذلك مع تعديل تدريجي في وضع الاتحاد السوفياتي في مقدم قائمة الحلفاء، على المستوى العالمي.

٢ - اتباع خط متمايز للجبهة الشعبية عن الموقف السوفياتي، وتوجيه النقد الى المواقف السوفياتية «الخاطئة» من القضية الفلسطينية والتسوية، وذلك على قاعدة التحالف.

٣ - في بعض الاحيان، تعدّى نقد «الشعبية» للموقف السوفياتي السياسات السوفياتية المتعلقة بالقضية الفلسطينية فطاوّل الموقف السوفياتي من سياسة الانفراج الدولي وتوقيع اتفاقية «سالت»، حيث حدّرت من انعكاسات هذه السياسة على تقليص دعم البلدان الاشتراكية لحركات التحرر الوطني، أو الضغط عليها لنبذ سياسة العنف ضد الامبريالية، وضبط موقفها، بحيث لا تؤدي الى توتير الوضع الدولي.

مع تراجع مسيرة التسوية، أو خروجها عن سكة القطار السوفياتي، وخاصة بعد زيارة الرئيس المصري، أنور السادات، لاسرائيل، وعقد اتفاقيتي كامب ديفيد، شهدت العلاقة بين «الشعبية» والاتحاد السوفياتي تطوراً هاماً، انعكس في معظم أدبيات ووثائق الجبهة. وكان المؤتمر الوطني الرابع للجبهة، في نيسان (ابريل) ١٩٨١، محطة هامة على هذا الطريق، حيث أبرزت نتائج المؤتمر، الفكرية والسياسية، مستوى الانحياز الى الموقف السوفياتي. فقد قدّمت الجبهة، في تقريرها السياسي الصادر عن المؤتمر، نقداً الى عدد من مواقفها التي كانت تختلف عن الموقف السوفياتي. ومن ذلك اعتبرت